

فلا بأس ان ينظر الي وجهه مكشوفاً وكذا لو دعي الي شدة عليا ان كان حاكماً فاذا ان ينظر  
اليها وان كان يستره فلا بأس ان ينظر الي وجهه مكشوفاً وكذا لو كان الرجل بمصاحفة الجوز  
التي لا تستهني وانا بعين جملته وكذا لو كان الرجل سحاناً من في نفسه وعليه  
فلا بأس بان يصافح وان كان لا يمان لا يجمل ويجمل للرجل ان ينظر من الرجل سوي  
تحت السنة التي ان تجاوز الركبة وينظر المرأة الي المرأة كذا نظر الرجل الي الرجل والرجل  
عند تعلقه والسرقة ليست بعورة وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه  
لا بأس للاهني ان ينظر الي قدم الحرة الاجنبية بغير شهوة كما ينظر الي قدم امته  
الغروسة المشهورة لا يجمل وعن ابي حنيفة رحمه الله اذا خلف الرجل بطلاق امراته  
ان لا ينظر الي حرام ينظر الي وجهه احتشياً او يظن الي كثير لا يطلع امراته  
وكذا لا ينظر الي الصغرة التي لا تستحي وان يمسك ويكلم ان يقبل الرجل  
من الرجل او يده او شيئاً منه في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا بأس بالملصقة  
وقال ابو يوسف رحمه الله لا بأس بالفتيل والمعانقة في الزواجر وان كانت  
المعانقة فوق قبض او خد او كانت الفتيلة على وجه السرعة دون الشهوة  
جاز عند الكل رجل طاهر من امراته قال ابو حنيفة رحمه الله لا بأس بها  
ولا يقبلها ولا ينظر الي وجهها عن شهوة حتى يكتم وقال ابو يوسف رحمه الله  
لا يبيع له النس والفتيلة والنظر الي الزوج حتى يكتم ويجمل له النظر الي الشعر  
والوجه والصدر والنظر واذا ملك اثنين لا يجمل جمع بينهما بعد النكاح  
لو كانا حريتين فوطاها ثم اراد ان يطا احداهما لا يبيح له ان يطا  
احداهما حتى يخرج الحزري عن ملكه فاذا فعل ذلك كان له ان يطا الحزري  
قال ابو يوسف رحمه الله كما لا يطا احداً مما قبل ان يخرج الحزري عن ملكه  
لا ينظر الي فرج احداً مما ولا الي ظهرها ويطاها ولا يقبلها ما لم تزوج الحزري  
او يملكها او يملك بعضها وكذا قال في رجل تزوج امراته وذهل بها  
ففرق القاع بينهما فانه لا يقرب امراته ولا يقبل ولا ينظر الي فرجها  
لشهوة حتى ينفخ عندها اي فرق القاع بينهما وجماع الحامض حرام  
ثم قال ابو حنيفة رحمه الله ان يستمتع بها فوق الميزر وليس له ما تحت  
وقال محمد

وما محمد رحمه الله بحسب شعاع الدم يعجز الجماع وله ما سوي ذلك ويحيى التاب بعد  
لقد ان فيما قال ابو حنيفة رحمه الله ليس له ان يستمتع بها في الميزر قال  
ابراهيم رحمه الله يراد بها الاستمتاع بالسرقة وما فوقها وقال الحسن رحمه الله  
بدهقان الا وارو يقضي حاجته فيأخذ ونال الفرج فوق الا اراد احره جماع  
الحامض لا يجرمه الدواعي وكذلك في الصوم ونحو الاستبراء والوطي والدواعي  
في الجماع المملوكة بملك حادث وعن محمد رحمه الله في المسبية لا يحرم الدواعي  
خال الاستبراء ويكره للرجل ان يجامع امراته ومعها في البيت من يعلم ذلك ويكره بجماع  
الرجل وعند المرأة والنظر اليها حال المباشرة ولا بأس للرجل ان يمس فرج امراته  
وكذا المرأة ان يمس فرج زوجها لكي يتحرك قال ابو يوسف رحمه الله سالت  
ابا حنيفة رحمه الله عن هذا فقال لا بأس به وارجموا ان يعظم احدهما امراته  
اطايتها فرجة في موضع لا يجمل للرجل ان ينظر اليها ولكن يعلم امره لداها  
فان لم يحدث امره بدا ونحو ذلك امره يتعلم ذلك اذا عملت وخفي عليها السبل  
ارالرجع او الهلاك فانه يسترسه كالسنة الا موضع تلك العرة ثم بدأها  
الرجل ويغض بصح ما استطاع الا عن ذلك الموضع ولا فرق في هذا بين  
ذوات الحمار وغيره لان النظر الي العورة لا يجمل بسبب المحرمات والفتائل  
ان ينظر الي فرج المرأة عند الولد لكان الضرورة وكذلك الحمار ان ينظر  
الي فرج البالغ عند الختان واذا اراد الرجل ان يشترك جارية يجمل له ان  
ينظر الي شعرها وصدورها ويغضها ويغضها ونساها فوطاها وقدمها وان  
كان يشتهي ولا يجمل له ان يمس ان كان يشتهي او اكثر من به انه يشتهي ويجامع  
المرأة ان يعمر رجل زوج سيدة وينبغي ان يتحن الصبي اذا بلغ تسع  
سنتين فان خنوع وهو صغير من ذلك محسن وان كان فوق ذلك قليلا  
قالوا لا بأس به و ابو حنيفة رحمه الله لم يقدر صوت الختان قال الحسن  
الائمة الكلاوي رحمه الله وقت الختان من حين كتلت الصبي ذلك اليك  
يبلع وللرجل ان يتحن ولده الصبي ويحمله ويأويه وسط فرجه وخراجه  
ويقبض له المهته ويشتركي ويبيع ويواجر داره وروج امته ولا يزوج